ERJ
Engineering Research Journal
Faculty of Engineering
Minoufiya University

دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي

أ .د/ إيمان محمد عيد عطية
أستاذ العمارة وتاريخ ونظريات العمارة
كلية الهندسة – شبين الكوم- جامعة المنوفية

م. إسراء صبحي محمد طه
معيدة بقسم العمارة
كلية الهندسة – شبين الكوم- جامعة المنوفية

ملخص البحث:

إن تحقيق التنمية المستدامة بكافة جوانبها (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية) يتطلب مشاركة جميع أطراف العملية التنموية (القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، فالمشاركة المجتمعية محور رئيسي لبناء المشروعات التنموية للمجتمع وذلك في ضوء النمو والتطور الذي تشهده المجتمعات التي تتبنى تفعيلها، حيث تتمثل مشكلة البحث في غياب الاهتمام -على المستوى الرسمي- بإشراك المجتمع المحلي في مشروعات التنمية العمرانية (تخطيطيا ومعماريا)، وتوقف دور المشاركة لبعض مؤسسات المجتمع المدني عند اتخاذ القرار فيما يقام من مشروعات، والهدف من البحث تعزيز ارتباط الأفراد داخل مجتمعاتهم المحلية من خلال منهجيات صحيحة تتبناها أطراف العملية التنموية في مسؤوليتها المجتمعية ومبادراتها التنموية. وتتمثل أهمية البحث في الوصول إلى إطار نظري مقترح بخطوات محددة يمكن إدراجها ضمن سياسة أي مجتمع محلي لتحقيق المشاركة الفعالة مما سيكون له مردود إيجابي في نجاح المشروعات التنموية واستدامتها. وتعتمد المنهجية البحثية على منهج استقرائي نظري من خلال الاستعراض المرجعي لنماذج المبادرات التنموية العالمية والمحلية للوصول إلى المنهجيات والأدوات المختلفة ضمن خطوات محددة تشكل الإطار التنفيذي لعملية التنمية والتطوير للمجتمعات المحلية بالمشاركة، ومنهج دراسة الحالة في دراسة تجارب لرصد مدى فعالية دور المشاركة المجتمعية في تطوير الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ودور الأطراف المختلفة وشركاء التنمية في تفعيل عملية المشاركة وتنفيذها بالأدوات المناسبة، يتكون البحث من خلفية نظرية تتناول مدخل إلى التنمية بالمشاركة في المجتمع المحلي ووجودها ضمن الإطار العالمي للتنمية المستدامة، مع استعراض السياسات والقوانين المصرية الداعمة للتنمية بالمشاركة، والدراسة الميدانية التي اعتمدت على الملاحظات الدقيقة والمقابلات الشخصية في جمع البيانات وتحليلها ومنهج دراسة الحالة، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:العلاقة الطردية الوثيقة بين مشاركة الأفراد في المشروعات التنموية واستدامتها، أن التعرف على المجتمع المحلي وإشراكه في تحديد احتياجاته يولد الشعور بالملكية لعمليات التنمية لدى المستفيدين منها، كما أن وجود إطار للامركزية يضمن وجود صلاحيات اتخاذ القرارات ورصد الموارد على المستويات الأقرب للمجتمع المحلي وبالتالي فعالية التنفيذ.

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية ، المجتمع المحلي ، المؤسسات الأهلية ، اللامركزية ، التنمية المستدامة.

Abstract:
Achieving sustainable development in all its aspects (economic, environmental and social) requires a stekholders participation of the development process (government sector, the private sector and civil society). Community participation is a major focus for building development projects for the society in light of the growth and development witnessed by the societies that adopt it. In the absence of interest - at the official level - to involve the local community in urban development projects (planning and architectural), and the role of participation of some civil society institutions are often limited to decision making process of the project. The research aims to encourage the participation of individuals within their communities through sound methodologies adopted by the stakeholders to the development process in their communities. The research prposes a framework with specific phases to achieve effective participation which will reflect positively on sustainability success for project development. The research methodology follow the theoretical inductive approach through a literature review of global and local development initiatives to derive different tools and phases that constitute the operational framework for the participatory development process. It also follows the case study approach in order to monitor the effectiveness of the role of community participation in the development of urban aspects as well as the role of the stakeholders in activating the participatory process and implementing it with the appropriate tools within existing cases. The research consists of a theoretical background dealing with an introduction to participatory development in the local community and its presence within the global framework for sustainable development. It also includes a review of the Egyptian policies and laws in support of participatory development. The field study was based on rigorous observations and interviews in data collection and analysis in the relation to the case studies selected. The research concluded: the direct correlation between individuals participation in projects, a sense of ownership of the development process is achieved by involving the local community in identifying its needs, and that a decentralized framework for decision-making and resource allocation was proven effective when implemented to the local community .

Keywords: community participation, sustainable development, local society, decentralization, civil society.

© Faculty of Engineering, Menoufia University, Egypt

المقدمة:
تعتبر المشاركة المجتمعية في قضايا التنمية ولا سيما التنمية العمرانية والمعمارية من الموضوعات الهامة التي اتجهت إليها الدولة منذ ثمانينات القرن العشرين بهدف تحقيق التنمية المستدامة، فقد مر المجتمع المصري بمراحل مهمة من تاريخه الاجتماعي والاقتصادي قبل العقدين الأخيرين من القرن الماضي حيث خضع المجتمع الى المركزية المطلقة في اتخاذ القرار، حيث انفردت المؤسسات المركزية في صناعة القرارات واتخاذها وتنفيذها، بعيدا عن إشراك المجتمع المحلي في أي من مراحل عمليات اتخاذ القرار والتصميم والتنفيذ .

تهدف منهجيات تفعيل المشاركة المجتمعية إلى مواجهة حالة التدهور العمراني التي تشهدها معظم المناطق المصرية حاليا ،والتي تتطور بسرعة كبيرة مما يتطلب التعاون الفعال بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي؛ لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة والعناصر البشرية .

تتلخص المشكلة البحثية في: غياب الاهتمام على المستوى الرسمي بإشراك المجتمع المحلي بمشروعات التنمية العمرانية (تخطيطيا ومعماريا)، وما يترتب على ذلك من فرار وترك الأفراد لهذه المشروعات مما يتسبب في اهدار أموال الدولة كمشروع المسكن الريفي بالفيوم ومشروع وادي كركر جنوب أسوان، وتوقف دور المشاركة لبعض مؤسسات المجتمع المدني عند مرحلة اتخاذ القرار فقط فيما يقام من مشروعات.

وتهدف الورقة البحثية الى: الخروج بإطار نظري لإدراج عملية المشاركة في تطوير مجتمع القرى الريفية من خلال الأدوات التالية:

- تحديد مفاهيم ومبادئ ومعايير تفعيل المشاركة المجتمعية.
- تحديد دور كل من أطراف عملية المشاركة (شركاء التنمية) في جميع مراحل تنمية المجتمعات المحلية.
- التأكيد على حدوث التكامل بين القوانين والحكومات ورغبات المجتمع المحلي.
- التعرف على سياسات ومنهجيات للمشاركة المجتمعية باشتراك أفراد المجتمع المحلي، وتحقيق التواصل والتكامل فيما بينهم من أجل تحقيق متطلباتهم بما يدعم حركة التنمية.

١- المفاهيم

١-١المشاركة المجتمعية عرفت على انها عملية إسهام الأفراد بإرادتهم في أعمال تهم مجتمعهم المحلي وتزيد من فرصه في صنع واستغلال الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى تنمية ظروفهم المعيشية هي عملية مستمرة تدفعها الدراسات التخطيطية والإمكانيات الفنيةللمجتمع والمادية ،كما تتفاعل مع الظروف الإجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع (Senoff,1999).

١-٢ التنمية وتعرف على مدار السنوات الماضية بقيام العديد من الجهات مثل البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للامم المتحدة والعديد من الدراسات بوضع تعريفات حول مفهوم التنمية، بأنهاهي عملية ديناميكية يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من وضع سابق إلى وضع جديد عن طريق إحداث بعض التغييرات الإيجابية في قطاعات المجتمع المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين مستوى معيشة الأفراد. هي عبارة عن تحولات جذرية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمؤسسية والإنسانية والبيئية وتتبلور في مفهوم واحد متكامل هو التنمية الشاملة. تشمل عمليات التنمية التغيير في جميع ما يحيط بالإنسان ويتفاعل معه وهو العمران، فارتكزت عمليات التنمية الشاملة على التنمية العمرانية (Gagman and Minis,1994).

١-٣ مدخل للتنمية بالمشاركة ما هي إلا تحقيق متطلبات التنمية العمرانية والتي تقترن بشكل رئيسي بضرورة تمكين ومشاركة جميع الأطراف في اقتراح وبلورة وتخطيط واتخاذ القرار، وأيضا تنفيذ وإدارة وصيانة مشروعات التنمية المحلية التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية عن طريق صياغة حلول تكون أكثر ملاءمة للجميع (عبد الحليم،٢٠١٠).

٢- الاستعراض المرجعي

٢-١ التنمية بالمشاركة ضمن الإطار العالمي مع النظر إلى الواقع العالمي نجد أن الجهود العالمية نحو تحسين مستوى معيشة المواطنين قد تم تضمينها بنهاية الألفية بما يسمى "الأهداف الإنمائية للألفية" والتي حدد لها عام ٢٠١٥ كموعد لتحقيقها. وبعد تقييم جهود الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني فقد تبين عدم تحقيق هذه الأهداف لأسباب عديدة أهمها غياب مبدأ المشاركة والمساءلة. أدى ذلك إلى إعادة التفكير في التنمية بشكل كبير والوصول إلى أهداف التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠ والتي تم الإعلان عنها في الاجتماع الذي عقد في الأمم المتحدة في سبتمبر من عام٢٠١٥[(i)]. وبالتالي انتهجت الدول عالميا نهج المشاركة، ومن الأوائل مدن أمريكا اللاتينية (مثل ليما، بيرو؛ ساو باولو، البرازيل) ويعد قانون بوليفيا في مجال المشاركة الشعبية مثالاً يحتذى به في حماية القوانين ودعمها لمبدأ الإنتاج الاجتماعي للمسكن[(IV.)].

٢-١-١ دول العالم المتقدم: تجربة اليابان اتخذت من مشاركة السكان في الاندماج مع بيئتهم وبالاعتماد على مواردها سبيلا لتطوير المنطقة الساحلية شمال شرق اليابان بعد كارثة زلزال تسونامي ٢٠١١م، والتي تطلبت إعادة إعمار المنطقة بطريقة بسيطة وسريعة. **أطراف المشاركة** فريق من الجامعة Keio بالاشتراك مع السكان المحليين وبتمويل من مؤسسات أهلية، بالعمل على تطوير نظام إطار هيكلي سهل ومرن وخفيف الوزن باستخدام الحاسب معتمدا على الخبرات اليابانية التقليدية في النجارة (Veneer House) كما يوضح شكل (١)، ومن أخشاب الغابات المحلية، ونتج عن ذلك تغير في: **الجوانب العمرانية** من حيث إنشاء وحدات عددية متكررة تحمل طابع يتجانس مع البيئة المحيطة ويسهل إدراكها بصريا كمنازل شاطئية، إضافة إلى استخدام الاخشاب كمادة محلية مستدامة من الغابات في البناء، ومشاركة السكان المحليين من الصيادين في التصميم من خلال دمج خبراتهم في اعمال النجارة التقليدية مع التقنيات الحديثة في تصميم الأجزاء الهيكلية الخشبية، وأثناء التنفيذ بمشاركتهم بعد عملهم في الصباح في أعمال البناء الذاتي. **الجوانب الاقتصادية** حيث يتم تجميع الأجزاء بسرعة دون أدوات متقدمة أو معرفة سابقة بالعمليات الهندسية، بالإضافة إلى تقليل الوقت وتكاليف العمالة باشتراك جميع السكان الكبار والأطفال المحليين. **الجوانب الاجتماعية** فتولدت علاقة وثيقة بين المستخدم والمنتج المعماري وخلق شعور الملكية والواجب المدني لإنشاء وصيانة المنشآت. **الجوانب البيئية** بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة باستخدام الأخشاب المحلية. وبذلك ظهرت المشاركة في عمليات التصميم والتنفيذ من خلال تنظيم ورش عمل للتدريب على طرق وكيفية البناء لكافة السكان المحليين، واستخدم لذلك نماذج مصغرة لتقريب الفكرة كما في شكل (٢). (and D. H. Kobayashi O'Keefe,2019) .

شكل(١) شكل الاطار الهيكلي الخشبي وطريقة التركيب التقليدية[7]

شكل(٢) ورش عمل للأطفال لتعلم كيفية البناء الذاتي[7]

٢-١-٢ تجارب المشاركة في الدول النامية: تجربة لوساكا بزامبيا والتي تأتي المشاركة فيها بالطرق المبسطة وتعتمد على القيمة الانسانية للمشاركة والتعاون بين أبناء المجتمع الواحد، حيث تعاني المنطقة نقصا في الخدمات وتعجز الحكومة عن تلبية حاجات السكان المتزايدة. **أطراف المشاركة** حكومة زامبيا اعتمدت خطة مشروع إسكان لوساكا لتوفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع بالاشتراك مع جمعية أهلية قامت بدراسة لأوضاع المنطقة اللارسمية والتي هي ليست للمجرمين ولا العاطلين عن العمل وإنما هي مساكن تم بنائها بالجهود الذاتية من قبل أفراد المنطقة فتمثل استثمارات لجهود وأموال هؤلاء الأفراد، وذلك بالتعاون معهم في رفع المستوى العمراني وكذلك الإقتصادي، ونتج عن ذلك تغير في: **الجوانب العمرانية** فتم تطوير البنية الأساسية من شبكات الصرف الصحي والمياه، وتوفير الخدمات العامة مثل المدارس الإبتدائية والمراكز المجتمعية والعيادات الطبية والأسواق كما يوضح شكل (٣). **الجوانب الاقتصادية** من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال توفير الصناعات الصغيرة والاستعمالات التجارية بهذه المواقع. **الجوانب البيئية** التخلص من النفايات وإضاءة الشوارع الرئيسية وصرف الأمطار والسيول. أما **الجوانب الإجتماعية** فقد تكاسل السكان بعد فترة من المشروع وانحصرت مشاركتهم على دفع مبلغ شهري يغطي تكاليف صيانة البنية الأساسية والتخلص من المخلفات. وبذلك ظهرت المشاركة منذ مرحلة اتخاذ الحكومة لقرار التطوير بعقد الاجتماعات مع السكان للنقاشات بشأن وضع الخطة وعمل المخططات العمرانية مثل: مخططات الطرق الرئيسية واختيار مواقع الخدمات العامة، وتقييم حالة المساكن لتحديد التدخل المطلوب. واشترك السكان في التنفيذ بجهودهم الذاتية ما في شكل (٤). (Carole Rakadi,1981).

شكل (٣) تحسن البيئة العمرانية قبل وبعد المشروع[6]

شكل (٤) مشاركة السكان في البناء [6]

٢-١-٣ خلاصة تحليل التجارب العالمية :

أ-شركاء عملية التنمية بالمشاركة(أصحاب المصلحة) كما يوضح شكل (٥) **:**

- **الإدارة الحكومية على مختلف المستويات (محلي-قومي)** وكذلك القطاعات الخدمية المختلفة والوحدات المحلية على مستوى المراكز والمدن والقرى والأحياء.
- **المجالس الشعبية المحلية**
- **منظمات المجتمع المدني** مثل: المنح والبرامج الدولية، الجمعيات الأهلية، الروابط، المؤسسات المجتمعية، الجامعات، المراكز البحثية، مراكز الشباب،..إلخ . (Gagman and Minis,1994)
- **القيادات الطبيعية والشبابية والنسائية** وهي تلك المجموعات المنظمة غير المشهرة التي تتواجد إما في نطاق جغرافي محدد أو تشترك في الاهتمام بقضية / قطاع /مجال واحد دون التقيد بنطاق جغرافي(كمال ،٢٠١٣).
- **القطاع الخاص المحلي** وهي المؤسسات الاقتصادية على المستوى المحلي مثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المقاولون المحليون ،...إلخ (Gagman and Minis,1994).
- **المخطط والمصمم العمراني** والذي تحول دوره في الألفية الميلادية الثالثة ليصبح وسيط Mediator ومرشد Advocate لكافة عناصر المجتمع. فتعارض وجهات النظر والمصالح بين أطراف المشاركة المعنيين بمشروعات التنمية. من الإشكاليات التي تواجه هذه المشروعات، حيث تأخذ الطبقة الغنية والمتوسطة الفرصة في التعبير عن آرائهم من خلال حضورهم الاجتماعات الرسمية والتعبير عن آرائهم في المجالات الإعلامية المختلفة، فتصبح مهمة المخطط العمراني الذي ينتقل بنفسه إلى المجتمعات المحلية المهمشة هي إشراك أفرادها في اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير بيئتهم المحلية من خلال تحديد الأولويات والوسائل والمخططات الاجتماعية والاقتصادية قريبة وبعيدة المدى (الموئل، ١٩٩٦).

شكل (٥) أطراف عملية التنمية بالمشاركة [٦].

المشاركة المجتمعية تتم إما من خلال مبادرات فردية أو تنظيمات مجتمعية(جمعيات أو مؤسسات) أو من خلال منح وبرامج دولية أو بتعاون أكثر من جهة مما تقدم .

ب-أشكال المشاركة: تتنوع بشكل مبسط على النحو التالي التالي (Senoff,1999):

- المشاركة بالرأي: يتم مناقشة حلول المشكلات مع احترام كافة آراء الخبرات المحلية.
- المشاركة بالموارد: الأيدي العاملة–المساهمات العينية والمادية- المساهمة بالوقت،..إلخ.
- المشاركة بالخبرات: خبرة فنية- تنظيمية - الإدارة –التسويق.

الأدوات المستخدمة في عملية المشاركة :

عرض لطرق التصور المبسطة	
استخدام المجسمات المعمارية	
استخدام الصور	
تلوين الخرائط بوضعها في مكان عام	
وسائل التصور عبر الانترنت	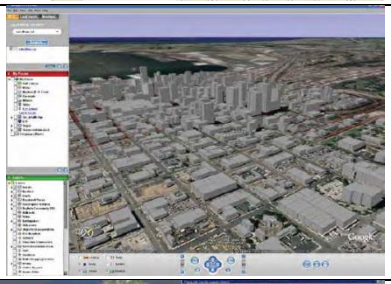
برامج المحاكاة العمرانية	

شكل (٦) وسائل اشراك الأفراد ضمن عملية المشاركة[5]

ج- **أدوار المشاركة في جوانب التطوير** ويظهر ذلك في تحسين النواحي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمشاركة الفعالة المثالية هي التي تحقق دورها المثمر في كافة هذه النواحي مجتمعة كما يظهر في الشكل (٧).

الجانب العمراني	- تخطيط الأحياء السكنية - تشييد وصيانة المباني العامة - استغلال الفراغات العمرانية - الإدراك البصري للمكان - الشوارع والطرقات - تصميم المنازل - بناء المناز الجديدة - جودة المسكن واختيار المواد.
الجانب الإجتماعي	- الارتباط المجتمعي - الشعور بالأمان والخصوصية - التأثير على النوع الجندري - خلق التنظيمات المجتمعية - الناحية الثقافية للأطفال - الحفاظ على العلاقات الاجتماعية
الجانب البيني	- الأماكن الخضراء والمفتوحة - استخدام المواد المحلية - المياه النقية
الجانب الاقتصادي	- الاستثمار اللارسمي بالقرية - استدامة المنظومة - نطاق خدمة المنظومة

شكل (٧) أدوار المشاركة في الجوانب المختلفة

٢-٢ المشاركة المجتمعية في مصر

٢-٢-١ في قوانين الدستور المصري: منذ ثورة ٢٠١١، تصاعدت موجة كبيرة لتدعيم المبادرات المجتمعية من المواطنين. والتي يمكن أن تساعد في تطوير الحكم المحلي في مصر، حيث يحتوي على بعض المواد والفقرات التي تشير إلى بعض المبادئ الأساسية للمشاركة وتنص على العمل بها ويتضح ذلك فيما يلي[iii.] .

تتناول **المادة ٧٨** من الدستور المصري الذي تم إقراره في ٢٠١٤ تشجيع المبادرات الفردية والتعاونية " تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية. وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية في تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضي الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة". **والمادة ١٧٦** حيث تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها.

٢-٢-٢ في سياسات التنمية العمرانية في مصر يوجد أمامنا نموذجان على طرفى النقيض هما (Madiha Hamed,2010):

أسلوب النظام الحكومي (المركزية في اتخاذ القرار) وهو إتخاذ السلطة القرار وتوفير الإحتياجات

أسلوب غير رسمي وفيه يقوم الأهالى باتخاذ القرار وتوفير الإحتياجات بمعرفتهم، ونتج عنه مساكن النمو العشوائي (العشوائيات) التي تقوم بتلبية احتياجات السكان من خلال الموارد المتاحة محليا، فيكون إسكان غير صحي في كثير من الحالات ويفتقر للبنية الأساسية .

وبعد إدراج عملية المشاركة تم استحدث أخيراً أسلوب ثالث وهو **اتخاذ السكان القرار بمشاركة الدولة** ملخصه أن يتخذ السكان القرار وتشارك الدولة بتقديم بعض المساعدات، ونتج عنه تحكم المستفيد فى

تصميم وإنشاء وصيانة مسكنه وله كامل الحرية فى البناء طبقاً لاحتياجاته.

٢-٢-٣ في برامج المشاركة في مصر: لازالت مشروعات التنمية بالمشاركة في مصر قليلة، وتُنفذ معظم هذه المشروعات بطريقة مركزية تم فرضها من أعلى إلى أسفل حيث يقوم الخبراء بتنفيذ مراحل المشروع المختلفة دون التشاور مع المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، فهناك أيضاً العديد من البرامج التي قامت بتبني منهج المشاركة المجتمعية كوسيلة أكثر استدامة وديمقراطية لتنفيذ المشروعات مقارنةً بالأسلوب التقليدي (من أعلى إلى أسفل)[iv].

- **برنامج صندوق أغاخان :** تضمن مشروع تجديد حي الدرب الاحمر في منتصف التسعينيات وتجديد المساكن وترميمها، وتمويل المشروعات متناهية الصغر، ومشروع للتلمذة الصناعية، والعناية الصحية. فكان أفضل أفكار التنمية هي تلك التي كان السكان أنفسهم مصدرها الأول فبدون موافقة ومشاركة الجماهير التي ستؤثر عليها مشروعات التطوير تلك فإن المآل المحتوم لتلك المشروعات هو الفشل الذريع .
- **برنامج قطاع التنمية الحضرية بالمشاركة المجتمعية (GTZ):** برنامج تم الشروع فيه بعد أن طلبت الحكومة المصرية من ألمانيا أن تعمل كلا الدولتين معاً على تقديم حلول تشاركية للتنمية المستدامة. وعمل المشروع في تطوير منطقة منشأة ناصر وعزبة الزبالين والعديد من المناطق اللارسمية.
- **برنامج الأثر لنا**: مشروع صغير النطاق أطلق مؤخرًا وهو يهتم بالتراث والتصميم التشاركي. يقوم المشروع بالتركيز على شارع الخليفة- في المنطقة الفاصلة التي تربط ما بين مسجد ابن طولون وميدان السيدة نفيسة. والمشروع عبارة عن سلسلة من ورش العمل، والمناقشات، واللقاءات من خلال تحقيق بيئة للتواصل بين الأطراف الثلاثة الرئيسية أصحاب المصلحة: السكان، والحكومة، والمجتمع المدني .

٢-٢-٤ عرض نماذج لتجارب محلية: استعراض نموذج التطوير بالمشاركة في حي السلام بالإسماعيلية الذي تم تنفيذه عام ١٩٧٨ كأولى المشروعات التي اعتمدت على الشراكة الحقيقية بين السكان والسلطات المحلية وبإشراف جهات دولية في ظل سيطرة مركزية القرار على القوانين والتشريعات حينها، فهو الأول من نوعه في مصر الذي يقوم بالتطوير من أسفل إلى أعلى(Davidson,1981).

تم تنفيذ هذا المشروع في الحكر وهي واحدة من أكبر المناطق اللارسمية في مدينة الإسماعيلية؛ لحل المشكلات المتعلقة بالبناء غير الرسمي دون إخلاء ونقل المجتمع بأسره كما يظهر في شكل (٨).

أطراف المشاركة التعاون المشترك بين شركة الاستشارات البريطانية "كليفورد كولبين وشركاه (Clifford Culpin and Partners) في إعداد مخططات التطوير بمشاركة السكان المحليين، وإشراف وزارة الإسكان والتعمير، وبمشاركة السكان في البناء، وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية(UNDP) كما يظهر بشكل (٩). ونتج عن ذلك تغير في: **الجوانب العمرانية** حيث تم إعادة تخطيط الأحياء السكنية، وحل مشكلة حيازة الأراضي، وتحسين حالة المباني القائمة، وتوفير الخدمات الأساسية كالمدارس بالمجموعات السكنية. **الجوانب الاقتصادية** تم الاستعانة بطرق البناء المحلية التي يقوم بها السكان، وتسخير الأرض كمورد لتلبية احتياجات الناس وليس مورد مالي يتم استغلاله في زيادة موارد الدولة. **الجوانب البيئية** فتم إمداد المجموعات السكنية بشبكات التغذية بالمياه بدلا من حنفية المياه العمومية، كما افتقر المخطط المقترح للتطوير إلى الأماكن الخضراء والمفتوحة. **الجوانب الاجتماعية** تحسنت الأحوال المعيشية لنسبة ليست بضئيلة من الأسر كنتيجة للمشروع خلق مجتمع متجانس ومتكامل من مختلف فئات الدخل حيث أن ٧٥% من الأراضي تم إعادة بيعها من قبل السكان مما يؤكد استهداف المنطقة لفئات الدخل المتوسط والمرتفع. ولقد ظهرت المشاركة في مراحل المشروع كالآتي (Davidson,Hefnawi,2008):

أ-المرحلة الأولى كانت التعرف على المجتمع المحلي وتحديد اولياته والعوائق التي تقف أمامهم، وكيف يمكن للمخطط مساعدة هذه الأسر. وبدأ المشروع، تباعاً، بدراسة عينة عشوائية من الأسر لفهم نظام الإسكان وبالتالي احتياجات الناس الفعلية ومشاكلهم .حتى أصبحت المكونات المادية التي سيتعامل معها المشروع واضحة: إسكان، شبكة طرق، بنية أساسية، وخدمات ، وكانت رغبة السكان في استثمار بعض من وقتهم ودخلهم في تحسين مساكنهم محفز رئيسي لنجاح المشروع، وتم وضع المخطط بالاشتراك مع السكان.

ب-المرحلة الثانية تنفيذ مخطط التطوير المقترح من خلال أسلوب الأرض والخدمات (تعمل الحكومة على تقسيم الأراضي وبيعها للمستحقين بأسعار تتناسب مع مستويات دخلهم، وإمداد الأراضي بالبنية الأساسية والخدمات بشكل تدريجي من خلال عائد بيع الأراضي بالمستوى الذي يلائم احتياجات وتفضيلات السكان، على أن يتحمل السكان تكلفة إقامة مساكنهم) وبتمويل ذاتي من السكان بالأساس .

ج-المرحلة الثالثة تم تقسيم حي السلام إلى جزئيين متكاملين، **الأول** خاص بتطوير المنطقة القائمة بأبسط التدخلات بدون هدم المباني الخرسانية لأن مالكيها قد أنفقوا عليها "دم قلبهم" في تشييدها بحيث يكون أول المستفيدين من المشروع هم السكان المتضررين من إعادة التخطيط و**الثاني** يخص تنمية الأراضي الفضاء (المنطقة الجديدة) الواقعة شمال منطقة حي السلام فتم تخطيط وتقسيم المنطقة الجديدة بحيث تخدم الفئات المختلفة، ثم إمداد النطاق الأوسع (الذي يضم المنطقتين القائمة والجديدة) بكافة شبكات البنية الأساسية العامة.

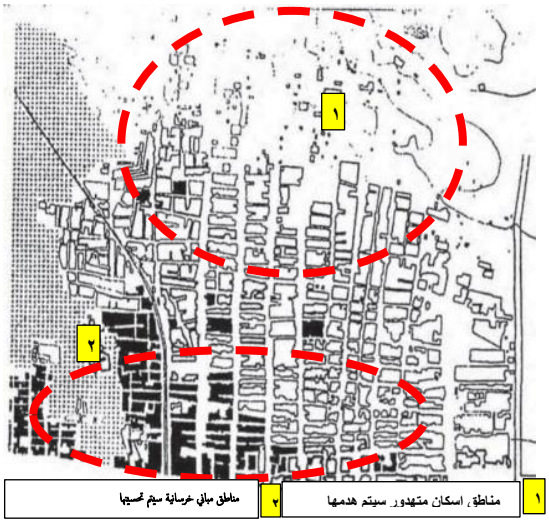

شكل (٨) الموقع العام قبل التطوير[4]

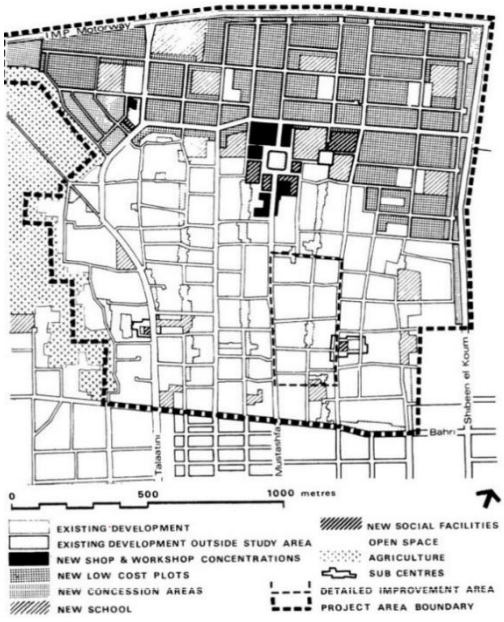

شكل (٩) المخطط العام المقترح للتطوير[5]

قبل التطوير

بعد التطوير

شكل (١٠) حي السلام قبل وبعد مشروع التطوير[3]

فقد استوعب مخطط المشروع حياة السكان وتطورها، وتم توظيف المورد الطبيعي المتاح ألا وهو الأرض في تلبية احتياجات الأهالي الفعلية وليست المزعومة من قبل الدولة بمشاركتهم منذ مراحل وضع المخطط وحتى التنفيذ . وخلق نظام يُمكّن الناس – بقيمهم وعاداتهم ومحيطهم – من سد احتياجاتهم الفعلية وتحسين أحوالهم المعيشية بالأسلوب الذي يتراءى للناس أنفسهم أنه الأنسب ولكن في إطار متفق عليه ومقبول من الجهات الرسمية كما يوضح شكل (١٠).

٢-٢-٥ تجربة المسكن الريفي بالفيوم وهو أحد مشروعات الدولة لإسكان الأسر محدودة الدخل والأكثر فقرا بمحافظة الفيوم، تم تنفيذ المشروع من قبل الحكومة بدون مشاركة أيا من السكان المحليين أو المؤسسات الأهلية، وبدون التعرف على متطلبات المستخدمين واحتياجاتهم. فجاء المشروع بإجمالي مساحة ٣٠٠٠فدان مقسمة إلى قطع أراضي بمسطح ١٥٠م تحتوي على وحدة سكنية ومساحة فضاء، الوحدة السكنية كما بشكل(١١) مكونة من حجرة مساحتها ١٦م(٤*٤)م، ملحق بها مطبخ وحمام بمساحة ٤م مربع وطرقة مساحتها مترين، لتكون المساحة النهائية للمنزل ٢٢ متر مربع ،وتم البناء بدون تشطيب[v.] كما يظهر بشكل (١٢).

<u>فكانت نتائج المشروع:</u> ترك السكان البيوت ؛أولا لابتعاد المشروع عن أماكن العمل والخدمات مما كان يضطرهم إلى قطع مسافات طويلة للإقتراب من قرى المركز والتمتع بالخدمات فيها ، ثانيا أن الأسر المقيمة مكونة من ٦ و٧ أفراد فكيف يقيمون في غرفة واحدة. واهدار ملايين الجنيهات من المال العام على ما يسمى بالمسكن الريفي ولا يمت لمتطلبات المجتمع وأفراده بصلة، ولا يحمل خصائص وملامح مجتمع القرية من الخصوصية والفراعات اجتماعية وتشاركية والفراغات الداخلية التي تستوعب أفراد الأسر والتي تعد كبيرة نسبيا.

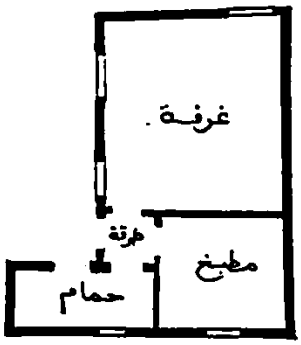

شكل (١١) المسقط الأفقي للوحدة السكنية

شكل (١٢) تشطيب الوحدات السكنية [v.]

٢-٢-٦ خلاصة تحليل التجارب المحلية:

أ-أحد العوامل الرئيسية والأبرز في نجاح مشروع تطوير منطقة حي السلام هو إنشاء هيئة مختصة بإدارة المشروع دورها الرئيسي في قيادة المشروع فنياً، وفي الأمور الإدارية والمالية يتم إدارة المشروع من قبل الجهات المحلية بدعم من الخبراء الخارجيين، ومن ذلك فإن عملية المشاركة تتطلب تنظيم الجهود ضمن تنظيمات تكون مسؤولة عن التواصل مع الجهات الرسمية.

ب-دراسة المجتمع المعني بالتنمية والتعرف على موارده من قبل أفراده أنفسهم وأطراف عملية المشاركة يتيح اتخاذ السياسة الأمثل في التطوير كما ظهر في تجربة حي السلام باتخاذ سياسة (الأرض والخدمات).

ج-انفراد الحكومة باتخاذ القرار في إقامة المشروعات والمركزية في التصميم، يؤدي إلى عدم تحقيق المشروعات لأهدافها المرجوة منها، وهوا ما حث في تجربة المسكن الريفي بالفيوم في الصحراء والتي تسببت في فرار السكان منها.

ويظهر حاليا اتجاه الدولة نحو تطوير القرى والمناطق الأكثر احتياجا بالتعاون مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأفراد تلك المجتمعات. وتشجع الحكومة تلك المبادرات سواء الفردية أو التابعة للمؤسسات.

٣- دراسة الحالة

بتطبيق المشاركة المجتمعية في تطوير القرى الأكثر احتياجا جاءت دراسة الحالة لتنمية شريط قرى شرق المنيا فاحتلت٣١٠ قرية من قرى المنيا مكانة في قائمة حصر الألف قرية الأكثر فقرًا على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٧. وبالتالي سنلمس بوضوح مدى تردي أوضاع السكن في هذه قرى، ومع بدء مبادرات التنمية للقرى انخفضت نسب الفقر في قرى المنيا بنسبة ٦٤.٥% في عام ٢٠١١[ز] كما يوضح شكل (١٣) .

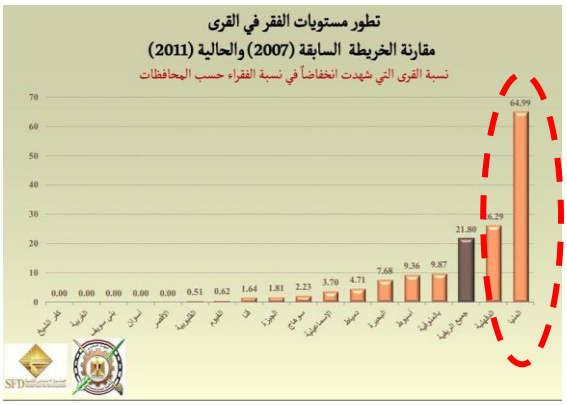

شكل (١٣)معدل انخفاض في نسبة الفقر في المنيا بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١١م[ه]

٣-١ تطوير قرى شرق المنيا فهي مجموعة من القرى المتناثرة بشكل (١٤) تختلف في حجمها وأنشطة سكانها الاقتصادية ولكن يجمع بينها الحرمان من المرافق العامة وتجاهل الدولة وضيق الرزق. وتتضح سمات الفقر منذ البداية من حالة المساكن ومظهر السكان المتواضع بينما تظهر أوضاع العمران متردية. حيث عانت القرى مما يلي:

- أغلب مساكن القرى الفقيرة محرومة تمامًا من الوصول لشبكات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وعانى السكان من مخاطر تهدد سلامة وصحة أفراد الأسر حيث المساكن قديمة من الطوب الطيني وأسقفها ونوافذها متهالكة.
- تفتقر المنازل لوجود مياه داخل المنزل أو مرحاض صحي ويضطر ساكنيها للخروج خارج المنزل وقطع مسافات طويلة أكثر من مرة يوميًا للحصول على الماء أو لقضاء حاجتهم، وكنتيجة لذلك عانت أغلب المجتمعات الريفية الفقيرة في شرق النيل من مشكلات صحية جسيمة.
- عانت بعض القرى من خطر أكبر بحكم موقعها؛ كالقرى الواقعة بالقرب من مواقع تفجير بمحاجر الجبل وما تسببه من تصدعات تحتاج للترميم، وأخرى تحيا في حالة دائمة من عدم استقرار الحيازة والتهديد بالإخلاء لعدم امتلاكهم للأراضي بشكل رسمي.

شكل (١٤) الموقع الجغرافى لقرى شرق المنيا [iv.]

٣-١-١ بداية التنمية بالمشاركة :

مجموعة من أبناء قرى شرق النيل المتعلمين، إنشاء جمعية لتنمية مجتمعات شرق النيل المهمشة الفقيرة وتحسين ظروف معيشتهم محاولات عدة نجحوا في تسجيل "مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة" بالمنيا كجمعية أهلية غير هادفة للربح في ١٩٩٥م [iv.].

- **المرحلة الأولى :** دراسة المنطقة لتقييم الاحتياجات قامت بها المؤسسة في ١٩٩٧ لعدد من القرى المستهدفة على الضفة الشرقية للنيل، حيث رصدت الدراسة ٣٠٠٠ مسكن بدون مياه أو صرف صحي، فكان من أهم أولويات العمل لدى المؤسسة الحق في مسكنٍ ملائمٍ، آنذاك لم يكن هناك أي جمعيات أخرى تعمل في مجال الاسكان في المحافظة وخاصةً في نطاق قرى شرق النيل.
- **المرحلة الثانية :** تدريب عمال البناء في القرية وأصحاب المساكن ليتشاركوا في البناء، ويقوم المهندسون العاملون بالمشروع بمتابعة مراحل البناء والإشراف عليها للتأكد من أن البناء يتم بمعايير الصحة والسلامة البيئية ومن أن الأموال المقرضة قد يتم صرفها على الغرض المتفق عليه وفق أولويات الأسرة والبرنامج معاً.
- **المرحلة الثالثة:** مشروع توصيل مياه نقية وصرف صحي للمساكن حيث اعتبر الاحتياج الأساسي الملح لهذه المجتمعات.

٣-١-٢ دور المشاركة المجتمعية وتأثيرها في فيما تم انجازه من حيث تنمية ما يلي :

- **الجوانب العمرانية :**

-نجح المشروع في إدراك احتياجات المجتمعات المحلية والتفاعل معها من خلال منهجية العمل التشاركية كما يظهر بشكل(١٥).

شكل (١٥) مشاركة السكان المحليين والأطفال في البناء

- قدم المشروع نموذج لتطوير المسكن الريفي في المكان ليوفر حياة كريمة لأصحابه كما في شكل (١٦).

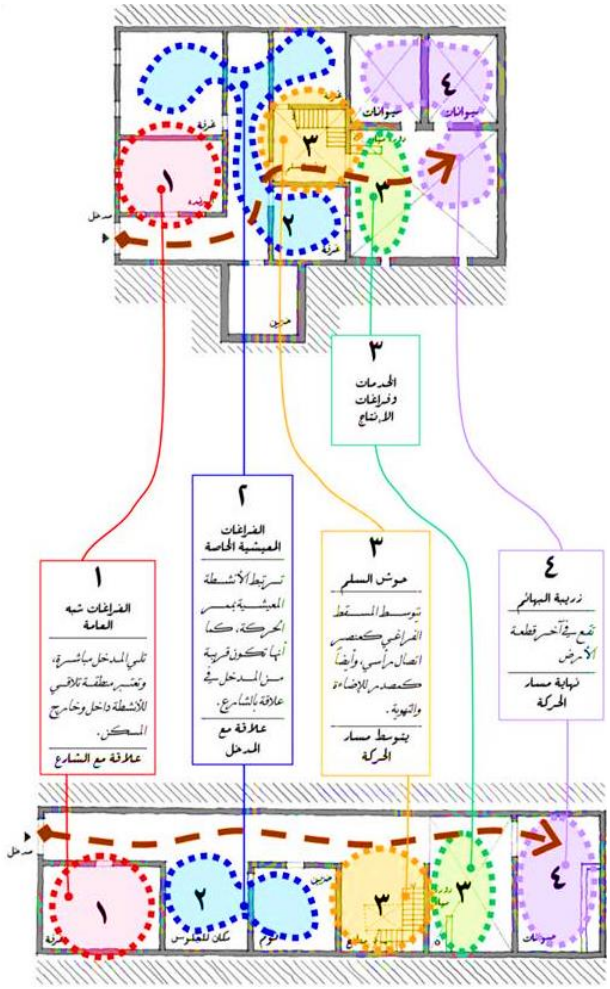

شكل (١٦) أسس تصميم المسكن الريفي [v]

-إصلاح وتحسين ما يزيد عن ١٠٠٠ مسكن، وبناء ما يزيد عن ٥٥٠ من المساكن الجديدة في مكان القديمة المتهالكة، وامداد ما يزيد عن ٧٠٠٠ مسكن بمياه الشرب النقية ومراحيض صحية داخل المنزل، في أكثر من ٢٠ قرية فقيرة كما في شكل (١٧).

شكل (١٧) تحسين حالة المساكن وامدادها بالخدمات[IV.]

النواحي الاجتماعية :

- أخذ المشروع في الاعتبار الأبعاد الجندرية للظلم الاجتماعي ومعاناة النساء في هذه المجتمعات فعلى سبيل المثال كانت النساء في هذه القرى تحبس المخلفات والسموم في جسدها طوال النهار انتظارًا لظلمة الليل لتخرج لقضاء حاجتها، مما كان يعرضها لمخاطر صحية كثيرة.

-بناء مساكن جديدة صحية وآمنة تلبي احتياجات الأهالي وتحترم ثقافتهم وتحافظ على تماسك علاقاتهم الاجتماعية.

- خلق المشروع تنظيمات ونظم اجتماعية تعمل على تماسك المجتمع وتبنيه لقضاياه وتحسين مستوى التواصل مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

- **النواحي الاقتصادية :**

- تشجيع الأهالي على استخدام الحجر الجيري في البناء والذي يتوافر في المحافظة بكثرة ويتميز بانخفاض سعره نسبيًا حيث لا يحمل تكلفة النقل أو أي تكاليف إضافية، وكان لذلك أبلغ الأثر في انعاش السوق المحلية.

- تدريب أصحاب المساكن والبنائيين المحليين من قبل مهندسي ومعماري البرنامج على طرق البناء بحيث تشاركوا في بناء المساكن دون الحاجة لتأجير عمالة. مما قلل من التكلفة حوالي ٥٠٪ أو يزيد في بعض الأحيان.

-أتاح لسكان القرى فرص أكثر للتطور المهني وفتح لهم مجالات للعمل وكسب الرزق في مواسم تعطل أعمالهم الأساسية، بما في ذلك من مراعاة لاستدامة المورد المادي والبشري معًا.

-مكنت المشاركة في أعمال التنمية أفراد المجتمع المحلي من أدوات البناء والصيانة وتعديل المباني للقيام بأعمال تحسين مسكنهم بانفسهم في المستقبل كلما لزم الأمر ، كما تم تدريب متطوعين من القرى على مهارات الإدارة والميزانيات ومتابعة تنفيذ المشروعات وتقييمها.

- **النواحي البيئية**

-عمل المشروع على تشجيع السكان على البناء بالمواد المتوفرة في البيئة المحلية وهي الحجر الجيري والرمل، فلم يكن الحجر الجيري وقت بدأ المشروع رائجًا وأصبح الآن المادة الأكثر استخدامًا في البناء بعد استخدامه وانتشاره تدريجيًا .

-تمكين المجتمع المحلي من أدوات التحكم في بيئتهم المبنية وتحسينها بأسس صحيحة وفقًا للمعايير البيئية والصحية كمراعاة فتحات التهوية ودخول الشمس وغيرها من المعايير.

-طورت الحياة الأفضل مشاريعها لتدعم وسائل الطاقة النظيفة والمتجددة، حيث يروج المشروع الحالي لاستخدام الطاقة الشمسية في توليد الحرارة، وكمرحلة أولى نجح المشروع في قرية واحدة في تزويد ٤٠ منزل بسخانات الطاقة الشمسية.

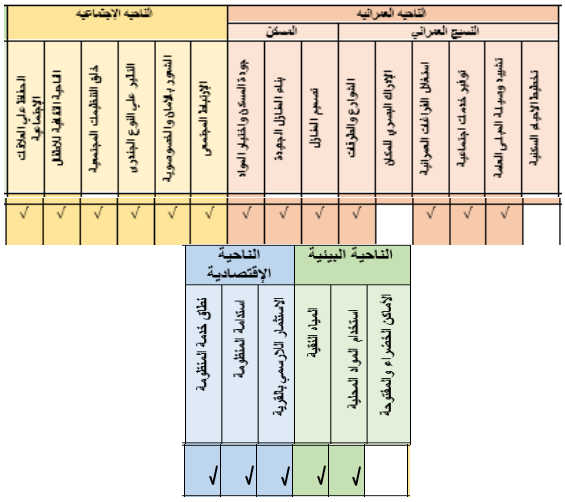

شكل (١٨) دور المشاركة في تطوير الجوانب المختلفة.

وبذلك نجحت تجربة تطوير قرى المنيا في تحقيق مستوى التنمية في الجوانب العمرانية والاجتماعية باستغلال كافة الموارد المتاحة مادية وبشرية. يظهر دور المشاركة المجتمعية الفعالة في التطوير الشامل للبيئة العمرانية وتنمية النواحي الاجتماعية، إلا أن الناحية البيئية في التجربة افتقرت إلى توفير الاماكن الخضراء والمفتوحة. عمليات التنمية ساعدت على انخفاض معدل الفقر فانخفض بنسبة ٦٤.٩٩% بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١١بنسبة ٦٤.٩٩% .

٣-١-٣ الخلاصة : كل ما سبق يؤكد ضرورة إدراج المشاركة المجتمعية ضمن أي خطة تنموية لضمان كفاءة المشروعات وتحقيق المرجو منها واستدامتها ،وذلك في جميع مراحل المشروع من اتخاذ القرار وحتى الصيانة ،ونلاحظ أهمية وجود التنظيم المجتمعي الرسمي أو غير الرسمي في متابعة الأعمال وسير الخطة من أبناء المجتمع نفسه ،وأهمية أن يتعرف المجتمع على موارده الطبيعية والبشرية، وبدمج المنهج الاستقرائي مع دراسة الحالة نستطيع الخروج بمنهج مقترح لتضمين المشاركة المجتمعية في جميع مراحل وضع الخطة بأي قرية للتطوير المتكامل بالمشاركة، وضمان استدامة المشاركة وتأثيرها واستفادة المجتمع، بخطوات محددة لتطبيق المشاركة كما يلي من خلال وسائل وأدوات متعددة :

٤- الإطار المقترح : يوضح الجدول التالي شكل (١٩) المخطط التفصيلي الكلي خلال ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: التعرف على المجتمع المحلي

المرحلة	الكيفية	الأداة
التعرف على المجتمع المحلي (التحليل بالمشاركة)	جمع البيانات من المصادر	من التقارير الرسمية
		الخرائط الجوية
		المقابلات مع الجهات المسئولة
	التواصل مع المجتمع المحلي	اجتماعات دورية مع مختلف الفئات.
		ندوات -محاضرات تفاعلية.
		طرح التساؤلات والاستفسارات .
		جذب ممثلي المجتمع والشخصيات البارزة فيه.
	مراجعة وتحديث البيانات بمشاركة افراد المجتمع المحلي	جمع البيانات الأساسية من أفراد المجتمع
		الرفع والزيارات الميدانية – التصوير الفوتوجرافي
		استمارات الاستبيان
	حصر موارد المجتمع المحلي بانواعها (اقتصادية وبشرية .....)	
	إصدار الخرائط المعلوماتية GIS	
	تحليل المعلومات بمشاركة افراد المجتمع المحلي	المقابلات الشخصية
		المقابلات العامة مع افراد المجتمع
		تقييم الوضع الراهن
	تحديد المشكلات – وضع الأولويات – تصور بدائل الحلول	عروض مرئية – صور -رسوم بيانية
		حوارات تفاعلية
		ورش عمل

المرحلة الثانية: التخطيط والتصميم بالمشاركة

التخطيط والتصميم بالمشاركة	توليد الأفكار والحلول بواسطة المختصين	
	عرض الحلول والمقترحات	محاضرات عامة
		عروض مرئية – صور – رسوم بيانية
		مجسمات تخطيطية – مناظير معمارية- رسومات مبسطة – برامج محاكاة
	تقييم الحلول والمقترحات	مناقشات – عصف ذهني
		ورش عمل تفاعلية
		عرض لمكونات المشروع
	اختيار أنسب الحلول	ورش عمل تفاعلية
		استمارات الاستبيان
		تصور الإطار التنفيذي
	تحديد آليات التنفيذ	تحديد الجهات المسئولة
		تحديد الإطار الزمني
		تحديد نظام اداري
		تحديد نوع المساهمات
		تحديد الموارد المحلية

المرحلة الثالثة :التشغيل والإدارة والصيانة والتقييم بالمشاركة

التشغيل –الإدارة- الصيانة – التقييم بالمشاركة	تنفيذ خطة التنمية المختارة	
	التشغيل والإدارة	
	الصيانة	بتدريب كوادر من أبناء المجتمع المحلي
	المتابعة والتقييم	استمارات الاستبيان
		الاجتماعات الدورية

شكل (١٩) النموذج المقترح مراحل عملية المشاركة

٥- النتائج :

- تجربة حي السلام ذات أهمية كبيرة في مجال التنمية العمرانية بمصر، ليس فقط لأنها خلقت مجتمع متكامل ومتجانس من شتى الفئات في ظل نظام رسمي موضوع بعناية بناءً على تحركات المجتمع، يمكن أن يكون المواطنين فاعلين ومستثمرين حقيقين في عملية التنمية وليسوا فقط مستقبلين.
- تبعا للظروف المحلية لكل مشروع تتعدد أساليب ومستويات المشاركة في مشروعات التنمية في المجتمع الذي أقيمت فيه وتتناسب العلاقة طرديا بين مشاركة الأفراد في المشروعات التنموية واستدامتها.
- تطبيق مدخل المشاركة على نطاق واسع لن يتم إلا في حالة أخذ اللامركزية بشكل جدي من قبل جميع مستويات الحكومة ،ودمج ممارسات المشاركة في الإطار المؤسسي لهيكل الإدارة المحلية.
- التوصل إلى خطوات محددة ضمن منهج نظري لتنفيذ المشاركة الفعالة، بحيث يمكن اعتماد هذا المنهج ضمن خطة تنمية وتطوير أي مجتمع محلي .
- يساعد بناء وتنمية القدرات المحلية للمعنيين في المجتمع من أفراد أو حكومات في تجاوز كثرة معوقات المشاركة في التنمية المحلية من خلال تبني فكر التمكين المستدام.

٦- التوصيات موجهة إلى الجهات التالية:

هيئة التخطيط العمراني :

- أن تشترط -كجهة مسئولة-على أخذ تأييد المجتمع المحلي قبل القيام بأي مشروع تنموي: وأن يكون هذا ضمن المحددات الحكومية.
- أن تعمل الجهات الحكومية على توفير المرونة التي تتطلبها المشروعات التنموية بعيدا عن الروتين،وأن تعمل على تسهيل عمل الجمعيات الأهلية.
- التعامل مع كل قرية على أنها مجتمع محلي له اشتراطات بناء خاصة به ومعايير بناء مختلفة عن غيره من القرى .

المجالس المحلية :

- تعيين مهندس مجتمعي من أبناء القرية وبانتخابهم لدراسة أحوال القرية وحصر المشكلات ،بمساعدة فريق من أفراد المجتمع .
- أن توفر كل وحدة محلية سجل خاص بالقرية يشتمل على خصائص وقدرات السكان في المجتمع والموارد المحلية المتاحة (مادية-بشرية) .
- إظهار الفوائد والمنافع من ناحية الكفاءة الاقتصادية على الأهالي من أي مشروع تنموي ،ليصبح الأهالي هم أنفسهم من يرتبطون بالمشروع ويسعون لتنفيذه.

المخططين العمرانيين :

- العمل على زيادة توفير الفراغات التشاركية عند تخطيط القرى ،لتقوية العلاقات بين السكان.
- التعرف على هوية القرية والعمل جاهدين في الحفاظ على معالمها حتى لا تتطغى المشروعات الجديدة على ملامح المناطق الريفية .
- اشراك الأفراد من خلال ورش تعريفية وتنمية قدراتهم،وعرض الأفكار بالطرق المبسطة كالماكيتات ليسهل فهمها .
- العمل على الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك وغيره) لنشر فكرة المشاركة قدر الإمكان.
- تقييم استمرارية مشروعات التنمية بالمشاركة من خلال تقييم لاحق والوقوف على مدى التغيير الذي حدث في المجتمع بعد أعمال التنمية والتطوير .

المراجع العربية

أ- تقريرالأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(١٩٩٦). للمؤئل الثاني،الأمم المتحدة: اسطنبول،تركيا.

ب- خالد عبد الحليم (٢٠١٠) تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة-الدليل الارشادي لصانعي القرار.القاهرة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

ج- ريهام كمال (٢٠١٣) الارتقاء بالمناطق المتدهورة.رسالة ماجستير،القاهرة: كلية الهندسة،جامعة القاهرة.

د- مركز بحوث الاسكان والبناء. (١٩٩٨). توفير قطع أراضي صغيرة لذوي الدخل المحدود في إطار مشروع تجريبي للاتنمية العمرانية. القاهرة: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

ه- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠٠٦).

و- دليل معايير تخطيط وتصميم المسكن ،جمعية الحياة أفضل.

المراجع الأجنبية

1- SENOFF,H.(1999),Community participation Methods in Design and Planning. 2nd.ed. John Wiley & Sons, Canada.
2- Gagman. J..Minis. H., Wall, K.(1994), Building Participation into Local Government:Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development. USALD, Cairo.
3- Davidson, F., & Hefnawi, A. e. (2008). Evaluation of the project "Participatory Slum Upgrading in El-Hallous and El-Bhatini, Ismailia, Egypt".
4- Davidson, F. (1981). Ismailia: From master plan to implementation. Third World Planning, P.3(2).
5- Rambaldi,G.andTarr,J.(2002),Participatory 3-Dimentional Modeling:Guding Principles And Applications.
6- Carole Rakadi,Participation in Squatter Upgrading Lusaka,Zambia, In Carol Rakadi and Ann Schlyter , upgrading in Lusaka : Participation and physical changes , Govel National Swedish ainstitute of Building Research , 1981, P.55-88.
7- H. Kobayashi and D. O'Keefe, Empathic Architecture: Digital Fabrication and Community Participation, F. Bianconi and M. Filippucci (eds.), Digital Wood Design, Lecture Notes in Civil Engineering 24,2019,P1063.
8- Madiha Hamed Abd Elsattar Amasha," Identity as an approach to civilization sustainability in the ligh of community partnership",Mansoura University,2010,p66.

المواقع الإلكترونيه

i. http://www.un.org/ar/millenniumgoal/beyond2015.shtml.,Accessedat 2/2/2018.
ii. http://publicprojects.mop.gov.eg/#, Accessed at 30/11/2017.
iii. https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/eg/eg060ar.pdf. Accessed at 30/11/2017.
iv. http://www.tadamun.co/%d8%a7%d9 Accessed at 30/9/2019.
v. https://www.mobtada.com/details/456315 Accessed at 9/10/2019.